مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة *القصيم*، المجلد (11)، العدد (1)، ص ص 1-32، (محرم 1439هـ/ سبتمبر 2017)

من صور الخروج على القاعدة في باب العلاقات الإسناديّة
"دراسة نحويّة"
"أمالي ابن الشّجريّ أنموذجا"

د. عبدالله حسن أحمد الذنيبات[1]، و د. أحمد سليمان حمد البطوش[2]

1 الباحث الرئيس: أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية
جامعة طيبة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بينبع
2 الباحث المشارك: أستاذ مساعد في مركز اللغات، الجامعة الأردنية

ملخص البحث. يتناول هذا البحث في كتاب أمالي ابن الشجريّ طائفةً من المسائل التّركيبيّة النّحويّة التي تعود بطبيعتها إلى حدود الجملة العربيّة، القائمة على مبدأ الإسناد الذي يجمع بين طرفيها؛ سواءٌ في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ أم الجملة الفعليَّة، وإنْ كان الحديث عن الجملة الفعليَّة لا يبدو كثيرًا مقارنةً بالجملة الاسميّة إلا من خلال نوع الخبر، الذي يكثر أن يكونَ جملةً فعليَّةً إسناديّة، وهذه نتيجةٌ واقعية لتراثنا النَّحويّ الذي يكثر من الحديث عن الجملة الاسميّة على حساب أختها الفعليَّة، والمتأمّلُ كتبَ النَّحو العربيّ يدرك ذلك؛ فضلا عن أنَّ الجملة الفعليَّة عادةً ما تكون هي الجملة الفرعيَّة حين يكون الخبر طرفًا إسناديًا في التَّركيب.

وتحرّينا، قدر المستطاع، أن تتواءمَ هذه الشَّواهد والفكرةَ التي يقوم عليها البحث، فكرةَ الخروج على القاعدة النّحويّة التّركيبيّة.

وقد كشف اطّلاعنا على (أمالي ابن الشَّجرِيّ) عن مجموعةٍ من الشَّواهد النَّحويَّة التي تَصْلحُ أن تنهض بهذا البحث، وتوزَّعت تلك الشَّواهدُ بين آيٍ من الذّكر الحكيم، وأبياتٍ لشعراءَ قدماءَ ومحدثين، وعباراتٍ قليلةٍ يصطنعها ابن الشَّجرِيّ نفسُه للتّمثيل، وأخرى مأثورة الاستعمال عن النُّحاة عامةً.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على النَّبيّ العربيّ الأميّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد فقد شغلت فكرة وضع القواعد وصياغة الأحكام النَّحويّة واللّغويّة عامة أذهان العلماء منذ القدم، خاصّةً حين أخذوا يبتعدون بالتّدريج في مصنّفاتهم النَّحويّة عن بعض ملامح الوصفيّة التي كانت تتّصف بها المؤلفات النّحويّة الأولى، ويتوجّهون صوب التّعليميّة في التقعيد والصّياغة؛ قصدًا إلى ضبط اللّسان وإحكام الكتابة، وحفاظًا على النّص القرآني الكريم من التّحريف أو التّزييف.

وهذه الميزة نجدها واضحة في كثير من المؤلفات النَّحويّة المتأخّرة، التي نهضت على إسهامات مدرستي البصرة والكوفة في إرساء القواعد والأحكام اللغوية، ولكي نكون أكثر دقّة، في تلك المصنّفات التي جاءت بعد الخليل وسيبويه وابن جنّي، ومن كان يدور في دائرة تفكيرهم، وينهج نهجهم في البحث والمعرفة.

ولربّما يعدّ ابن الشّجريّ في كتابه الأمالي امتدادًا لأفكار هؤلاء الثّلاثة الذين جاء ذكرهم، فإلى حدّ ما يمثّل في هذا الكتاب جانبًا غير قليل من الوصفيّة في وقوفه على التّراكيب النّحويّة المختلفة الواردة فيه؛ إذ لا نجد عنده المعياريّة المتشدّدَة التي نجدها، على سبيل المثال، عند غيره من أصحاب المتون والشّروح والمختصرات، ومن سلك طريقهم، وإن كان قد أسّس في تأويله وتقليب وجوه الإعراب في كتابه للمدرسة التّعليميّة التّطبيقية في تراثنا، وليس أدلّ على ذلك من أنّه كان يتّجنب في الغالب أن يصدر حكم: (الرّديء أو القبيح)، أو ما شابه ذلك من الأحكام على تركيّب نحويّ ما يخالف القاعدة المشهورة عن العلماء، كما أنَّه لا يجد حرجًا في الاستئناس على القاعدة النَّحويّة أو اللّغويّة بالعودة إلى أشعار المولّدين والأخذ منها، كما كان يفعل في بعض شعر المتنبّي والشّريف الرّضي وغيرهما.

وقد آثر الباحثان ترك الحديث عن ابن الشجريّ وكتابه لسببين هما: أنّ البحث يقوم على الفكرة التطبيقية على الشواهد التركيبية من جهة، وخوفا من تضخم المادة النظريّة التي قد تضعف من المنهج التطبيقي التحليليّ في البحث من جهة أخرى.

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع هذا البحث في أمالي ابن الشَّجريّ قيمة هذا الكتاب بين كتب الأمالي في مادّته وموضوعه؛ فهو بلا شك يتميّز عنها في حجم المادّة النّحويّة التي يتضمّنها، وفي أسلوب معالجته إيَّاها، ذلك الأسلوب الذي يبرز لنا ابن الشَّجريّ عالمًا ومفكرًا في آن واحد، فضلاً عن أنَّ هذه الفكرة، فكرة الخروج على القاعدة من الأمور التي لفتت نظرينا إلى بعض مزايا القاعدة النّحويّة، وإلى طريقة تفكير النّحاة في صياغتها منذ زمن، وكيف أنّهم كانوا يحرصون كلّ الحرص على أن تكون قواعدهم معياريّة ثابتة وضيّقة مقتضبة في آن واحد، كلّ ذلك ساعدنا في أن نشرع بوضع هذا البحث.

وقد اتبعنا في دراستنا هذه المنهج الوصفيّ الذي يعمد إلى دراسة الظّاهرة اللّغويّة ووصفها بناء على واقعها، واعتمادًا على أدواتها التي تستقرّ فيها، دون اللّجوء في تفسيرها إلى أفكار المنطق والفلسفة، واستنتاجات الفكر والعقل المسبقة، لذا كان من الطّبيعيّ أنّ تأتي أحكامها دائمًا مستندة إلى تراكيب اللّغة التي بين أيدينا، محاولين الرّبط بينها للخروج بنتائج جديدة، تساير واقع اللّغة، وتستمدّ من روحها.

وقد اعتمدنا أيضًا إلى جانب أمالي ابن الشَّجريّ على كتب كثيرة، أفدنا منها في ثمثّل القاعدة النَّحويّة وتوجيهها، والعودة إلى بعض الآراء النَّحويّة فيها، وفي تخريج الشّواهد التي اشتمل عليها البحث؛ لإيضاح رؤيته التي تقوم على فكرة أنّ تراكيب اللّغة تخرج في بعض الأحيان على القاعدة النّحويّة التي وضعها العلماء.

ومن أبرز تلك الكتب كتاب سيبويه، وكتب ابن جنّي: الخصائص والمنصف والمحتسب وغيرها، وكتب ابن هشام، على رأسها مغني اللَّبيب، وكتب الشّروح المختلفة، وكتب القراءات ومعاني القرآن وغيرها.

وقد قُسّم البحث إلى مقدمة وتمهيد وتسعة مباحث وخاتمة. وهي على النَّحو الآتي:

طائفة من المسائل التّركيبيّة التي يربط بينها مبدأ الإسناد في الجملة العربيّة، فقد جاء بعضها مرتبطًا بالمبتدأ، وبعضها الآخر مرتبطًا بالخبر، ومسائل ممّا كان أصلها المبتدأ والخبرَ، ونذكر هذه المسائل

كالآتي: مفهوم الخروج على القاعدة والابتداء بالنّكرة بلا مسوّغ، ووقوع المبتدأ ضمير اتّصال بعد (لولا)، والتّصريح بخبر المبتدأ بعد (لولا)، والإخبار عن المبتدأ بالتّعجب، وتقدّم الخبر الجملة على المبتدأ، وورود اسم (لا) المشبّهة بـ (ليس) معرفة، وحذف اسم (ليت)، وجعل خبر (إنَّ) اسمها، والإخبار عمّا أصله مبتدأ بجملة الطّلب.

وقد ذُكر في الخاتمة أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحثان.

التمهيد: مفهوم الخروج على القاعدة

دعتِ الحاجة إلى أن يَشْغلَ هذا العُنوان مكانه من البحث، كإطلالة يُطِلُّ منها القارئ على مسائله بسهولةٍ ويُسر، دون أن يتجشّم عناء التَّفكير وراء فكرةٍ أو رأيٍ لم يكن يقصده الباحثان، أو يرميان إلى إيضاحه؛ فكثيرةٌ هي الأفكار أو المصطلحات التي قد تلتقي ببعضها وتتعارض إذا ما وقف عندها القارئ وقفةً سريعةً، لا تتعدّى حدود مسمّياتها إلى ما تحمله داخلها من دلالة ومعنى.

وابتداءً يمكننا القول: إنَّ صياغة هذا العنوان[1]، الذي هو في حقيقته فحوى فكرة البحث، تقوم على نظرة عامّة شاملة للنَّحو العربي ولشواهده، لا تنزوي في حدود تاريخيّة مغلقة، يبرز معها حديث من هنا أو هناك عن مدرسة ما أو اتجاه بذاته، لا بل ننظر نظرة متحّررة، تلتقي في كنفها جُلُّ الآراء النّحويّة لعلمائنا السّلف، هذه الرّؤية التي تشكِّل في النّهاية الحدودَ النّحويّة المنضوية على مجموعة من القواعد التي أَخَذْت مع الزّمن ترسمُ صورتها الكليّة المستقرّة.

أمّا ما نريده من مفهوم الخروج على القاعدة فهو الدّراسة الوصفيّة التّفسيريّة لبعض مظاهر تَنَحِّي التّركيب النَّحويّ عن القاعدة

(1) سيلاحظ القارئ أنّنا استخدمنا تركيب (الخروج على) بدلا من تركيب (الخروج عن)، وهما استعمالان صحيحان نحويّا؛ استنادا إلى جواز تعدية الفعل (خرج) بـ (على وعن) على السواء، ولعلّ الدلالة على معنى (المخالفة أو التجاوز) يضطلع به (على) أكثر من (عن)، كما نقول: خرج فلان على الوالي، وهذا ما قصدناه على اعتبار أنّ اللغة كائن حيّ ينبض بالحياة كالإنسان.

التي اجتهد النّحاة في وضعها بناءً على ما توافر لديهم من شواهدَ، يُمْكن أن يُبنى عليها ظاهرةٌ نحويّةٌ. ونضرب مثالاً على ذلك: التصريح بخبر المبتدأ بعد لولا على الرغم من دلالتها على كون عام لا خاص، والإخبار بالطلب مع أنه مما يخالف عموم قواعد أكثر النحويين في مسألة الإخبار عن المبتدأ، وغيرهما ممّا سُيْدرس في مسائل هذا البحث.

وعلى القارئ أنْ يدركَ أنّنا لا نعني بذلك تخطئةَ نحاتنا في هذا الاتجاه، أو نقضَ ما قد بنَوه، ولكنّها الدِّراسة الوصفيّة المحايدة التي تَعْمد إلى تفسير ما وضعوه فعلاً، وهي النّتيجة الطبيعيّة لقواعدهم التي كانت في عمومها ضيّقةً، تتّجه صوبَ المعياريّة، ولولا هذه الشدّةُ في قواعدهم لما ألجأهم الأمر إلى توجيه فروعها ذلك التّوجيه الذي يغلب عليه ألا يكون لغويًّا، ولَمَا أمكننا الأمر أيضًا أنّ نقيم هذه الدّراسة على هذه المادّة الخَصبة من تراثنا.

وقد يتبادر إلى الأذهان أنَّ المقصود بذلك مفهومُ (اللحن)، أو ما يمكن تسميته (الخطأ اللّغويّ)، وهو مصطلح قديم حديث عرض له السّلف، وهم يتتبّعون سقطاتِ العلماء في مؤلّفاتهم، وشعراءَهم في هناتِهم، وهم يستوحون كلَّ ذلك من وحي قواعدهم التي وضعوها وَفْق استقراءٍ ناقصٍ لكلام العرب، حتى حَدَا بهم الحال إلى أن يضعوا مصنفاتٍ كثيرةً تتناول هذا الموضوع. ومن خير من بسط الحديث في هذا الجانب من محدثينا العرب رمضان عبد التّواب في كتابه: (لحن العامّة والتّطوّر اللّغويّ).

والمسألة ليست كذلك إذا ألقي عليها وارفٌ من التّأمّل والحذر، لسببٍ واضح هو أنّنا لم نتناول في الدّراسة كلِّها نمطًا واحدًا سبق أن أشار إليه النّحاة باللّحن أو الخطأ، فدراستنا تتّجه نحو القاعدة نفسها من خلال الشّواهد، لا على ما تنكّبه بعضهم من مخالفة تطبيقها في أثناء الكلام أو الكتابة، وهذا الأخير هو ما عنَوه تحديدًا من اللّحن أو الخطأ.

إذن الفرق واضح بين مفهوم الخروج على القاعدة ومفهوم اللّحن، فالأوّل في حقيقته تفرّعاتٌ عن القاعدة، ظهرت نتيجة محاولة أكثر النحويين دائمًا أن يجعلوا قواعدهم أكثر معياريّةً، وأكثر إيجازًا، فتضخّمت في تراثنا النّحويّ جرّاء ذلك شواهدُ كثيرةٌ نُحّيت جانبًا، كان

بوسع النّحويين أن يدرجوها في حدودهم ابتداءً، لو أخذوا على أنفسهم جعل قواعدهم أكثر مرونةً ورحابةً، وأمّا اللّحن فهو مغاير تمامًا للمفهوم السّابق، فهو الخروج على القواعد الأصليّة، وعلى فروعها أيضًا من الوجهة التّطبيقيّة لا التّأصيليّة.

ولكي نكون أكثر ضبطًا، وأكثر حَصْرًا لهذه الدّراسة عمدنا إلى اختيار كتاب (أمالي ابن الشّجريّ) أنموذجًا، وهو كتاب كبير ذو مجلدات ثلاثة، تناولنا فيه الشّواهد المختلفة التي تتواءم وفكرةَ الخروج على القاعدة في المستوى التّركيبيّ خاصّة، باب العلاقات الإسنادية.

ونلفت النَّظر إلى أنَّ اختيار ابن الشِّجريّ للشّاهد في كتابه لم يكن مبنيًّا دائمًا على المعيار الزّمنيّ والمكانيّ الذي وضعه جمهور النّحاة لقبوله؛ فكثيرًا ما كان يستأنس بأبياتٍ تُنْسب لشعراءَ مولَّدين، يقعون خارج دائرة الاستشهاد النّحويّ زمانيّا ومكانيّا، كما في إيراده أبياتًا للمتنبّي والشّريف الرَّضي وغيرهما، وهو ما يعدّه أكثر العلماء من باب الاستئناس والتّمثيل ليس إلا، استئناس قد يدعم القاعدة النَّحويّة أو يعارضها، وهذا ما أومأنا إليه في السّطور السّابقة بقولنا: (تقوم الدّراسة على نظرةٍ عامّةٍ شاملةٍ في النّحو العربيّ، لا تنزوي في حدود تاريخيّة مُغْلقة). ولعلّ هذا ما لاحظته أيضا إحدى الدارسات اللائي أقمن دراستهنّ على أمالي ابن الشّجريّ إذ تقول:" وقد اختار ابن الشّجريّ شواهده من شعر الجاهليين والإسلاميين والمخضرمين، ومن المحدثين منهم: البحتري، وأبو تمام، وابن المعتز، ودعبل الخزاعي، وابن نباتة، وأكثر من شعر المتنبي حتى عُدّ من شراحه فذكره في أكثر من ثمانين موضعا... [(2)]".

المبحث الأول: الابتداء بالنَّكرة بلا مسوّغ

اتَّفق أكثر النحويين على أنّ الأصلَ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً، إلا أنّه قد يأتي نكرةً بمسوّغٍ مؤدَّاه أنْ تدلَّ النَّكرةُ على فائدةٍ من طريقين:

(2) انظر: العربي، الخلاف النحويّ في أمالي ابن الشجريّ: 38.

طريق الخُصوص وطريقِ العموم، ويمثّلون عادةً على النَّكرة الدَّالَّة على عمومٍ بتلك التي سُبقت بنفي أو استفهام، وعلى النَّكرة الدَّالَّة على خصوص بالمضافة إلى نكرة، أو الَّتي جاءت موصوفةً. ويلحقون بما تقدَّم من مُسوِّغات الابتداء بالنَّكرة مجيءَ الخبر(شبه جملة)، جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا، متقدِّمًا على المبتدأ[3].

وقد اجتهد معظم النَّحويّين المتأخِّرين في تتبُّع صور الابتداء بالنّكرة كثيرًا؛ إذ انتهوا بها إلى نيّفٍ وثلاثينَ موضعًا، ويعيدها آخرون إلى ما يربو على الأربعين، وترجع كلُّها في الحقيقة إلى الدَّلالة على الخاصِّ والعامِّ، إلا ما أقحم منها في الباب إقحامًا، لو وقفنا عندها بتأمّل[4].

وقد لاحظ بعض المُحدَثِين هذا الكمَّ الهائل من صور جواز الابتداء بالنَّكرة بتتبّعه المفصِّل لآراء العلماء في ذلك، إذ يقول قبل ذكرها:" يتحتّم علينا أن نستعرض تلك المسوّغات ونتأمّلها؛ لنرى مدى تمثّل النّحاة لها أو إنكارهم لمعظمها، أو اختلاف أقوالهم واضطرابها في توجيه المسوّغ عند الحديث عن النّكرة والابتداء بها..."[5].

وما يهمّنا في هذه المسألة الاحتكامُ إلى المسوِّغات الثَّلاثة التي أتى عليها الحديث سابقًا، وعدّها المُنْطَلق الأساس في تفريع الكلام على قضيّة الخروج على القاعدة هنا؛ لسبب واضح، وهو ارتباط هذه المسوِّغات دائمًا بالقاعدة التّركيبيّة الثَّابتة للمبتدأ، التي أقرَّها العلماء له، حين يجوز

---

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،1/ 85-86، وابن هشام، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ص: 117-118، وابن عقيل، شرح الألفية، 1/ 202-212، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، 1/ 299-204، والسُّيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 326- 328، وحسن، النَّحو الوافي، 1/ 485-491.

(4) انظر: حسن، النحو الوافي، 1 /485-491، والحروب، ياسر " دراسة نصِّيَّة جديدة في قضيَّة الابتداء بالنَّكرة في التَّركيب اللُّغوي" مجلّة جامعة الخليل للبحوث، مجلد (5)، عدد (1)، ص: 103 - 105.

(5) انظر: الحروب، ياسر " دراسة نصِّيَّة جديدة في قضيَّة الابتداء بالنَّكرة في التَّركيب اللُّغوي" مجلّة جامعة الخليل للبحوث، مجلد (5)، عدد (1)، ص: 103 - 105.

فيه أنْ يكون نكرةً، دون الخوض في التّفريعات الأخرى، التي يشوبها في الواقع كثيرٌ من الخلط وعدم الدِّقة.

ويعلِّق ابن الشَّجريّ في هذه المسألة على بيتين للمتنبّي، هما[6]:

مُنَىً كُنَّ لِيْ أَنَّ البَياضَ خِضَابٌ فَيَخْفَى بِتَبْيِيْضِ الْقُرُوْنِ شَبَابُ[7]

ليالِيَ عندَ البِيْض فَوْدايَ فِتْنةٌ وَفَخْرٌ وذاك الفَخْرُ عِنْدِيَ عابُ

إذ يقول: " مُنىً: مبتدأ، وإن كان نكرةً، كقولك: رجلٌ خلفَك... وقولُه: (مُنى كُنَّ لي) مفيد؛ لأنَّ في ضمن الخبر ضمير التَّكلُّم، وهو أعرف المعارف، ولو قال: مُنى كنَّ لرجلٍ لم يحصل بذلك فائدة؛ لخلوِّه من اسم معروف"[8].

ونستطيع القول: إنّ في كلام ابن الشَّجريّ على هذا الشَّاهد توجيهًا، يتلمَّس فيه مسوّغًا يجيز ورود المبتدأ نكرةً، رغم أنّ الأصلَ فيه، كما يرى النّحاة، أن يكون معرَّفًا، وهو توجيه مستوحىً لديه من عبارات النَّحويّين الطّويلة في هذا المجال، تلك العبارات التي تتضخَّم عندهم في معظم أبواب النَّحو كثيرًا، كلَّما نصبوا قواعدهم أمامهم، محافظين عليها وملتزمين بها.

ويُلاحظ أيضًا أنّه يتمسك بهذا الرّأي، بالعودة إلى فكرة الإفادة في المبتدأ، وهي فكرة، فيما نعتقد، فضفاضة، يصعب ضبطها، كما أنّها لا تخدم منطق النَّحويين أنفسهم في صوغ حدودهم، وإرساء قواعدهم؛ فقد جاءت هذه الفكرة، التي اعتمدوا عليها في مسوّغات الابتداء بالنّكرة، لا تخدم رؤيتهم المعياريَّة في بناء قواعدهم النَّحويّة أيضًا؛ إذ أنتجت هذا الكمّ الهائل من التّفسيرات، والتَّوجيهات القائمة على سيلٍ من الشَّواهد التي جعلت من القاعدة الأصليَّة مظهرًا من مظاهر الخروج عليها، وهذا

---

(6) البَرْقُوقيّ، شرح دِيوان المتنبّي، 1/ 239-240، وذكر شارح الدِّيوان كلام ابن الشَّجريّ على البيتين، معزوًا لأبي البَقاء العُكْبريّ.

(7) مُنَىً: جمع أُمْنية، فَوْداي: جانبيّ الرّأس، العاب: العَيْب.

(8) ابن الشَّجريّ، الأمالي، 3/ 193-194.

انعكاس ناتج- في تفكيرهم- عن المعياريّة الحادَّة التي فرضوها على أنفسهم، حين راحوا يتلمَّسون قواعدهم في هذا الجانب.

وعند تتبّع ابن الشّجريّ في كتابه عند هذا الشّاهد في الصّفحات اللاحقة نجده يوجّه كلمة (مُنىً) أيضًا على أنَّها منصوبةٌ نصبَ الظُّروف؛ وعلى أنَّ الجملة الَّتي بعدها، المركَّبة من كان واسمها وخبرها، نعتٌ لها[9]،وهو توجيه يبتعد به عن دائرة النِّقاش والتَّحليل، الذي ندير في هذه المسألة.

ولا يفوتنا التنبيه إلى أنّ بعض الباحثين قد استدلّ من خلال بيت المتنبي هذا على صفة من أبرز صفات ابن الشجريّ في منهجه الذي يتبّعه في أماليه، وهو التّوسّع في الأوجه الإعرابية، إذ يقول:"... فإذا تصدّى لإعراب شيء من شعر أبي الطيب ركب متن السّهولة، وجفا التّكلف، وحام حول ما يقتضيه المعنى ويستلزمه حقّ الإعراب، وسرد ما بدا له من توجيهات نحويّة، واستوفى الكلام عليها معدّدا مستدلا[10]"

ومن الجدير بالذّكر أنَّ المتنبّي من المتأخّرين الذين يقعون خارج دائرة الاستشهاد مكانيّاً وزمانيّاً، وقد أشرنا في المقدّمة إلى أنَّ ابن الشَّجريّ من النَّحويّين الذين لم يتحرَّجوا من الاستشهاد ببعض أشعار المولَّدين، كالمتنبّي والشَّريف الرَّضي وغيرهما للوقوف على قاعدة نحويّة أو لغويّة ما.

وليس ما أوردناه في الدِّراسة من مثل هذه الشَّواهد يشكّل خروجًا على منهجنا، أو خروجًا على عرف الكثير من النَّحاة في عدم الاستشهاد بها؛ بسبب أنَّنا ننطلق في دراستنا هذه من مادّة كتاب ابن الشّجريّ، التي تمثل في الواقع وجهة نظر المؤلّف نفسه، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يعكس، فيما نعتقد، صنيع العلماء في مسألة التّشدّد في الاستشهاد زمانيًا ومكانيًا صورةً واضحة، نقف من خلالها على المنهج الذي تبلورت فيه القواعد واستقرّت على ما هي عليه الآن؛ فلربّما استقرّ في

(9) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، 3/ 196.

(10) انظر: عبدالله، منهج ابن الشجريّ النحويّ في إعراب أبيات المتنبي في الأمالي 93.

الاستعمال النَّحويّ أو اللّغوي بعامة قواعد بُنيت في عناصرها على شواهد تقع خارج الزَّمان والمكان اللّذين حدّدهما العلماء [11].

المبحث الثاني: وقوع المبتدأ ضمير اتّصال بعد (لولا)

يَحسن بنا أولا أن نقف على معنى (لولا)، تمهيدًا للحديث عما يأتي بعدها، وعمَّا يكون إعرابه، فقد كثر الكلام حولها في كتب النَّحو؛ ممَّا يجعل أمر الوقوف عليه كلِّه في هذه الدِّراسة صعبًا، غير أنَّنا سنجمل منه ما يمكن أن يَخدُم المسألة التي بين أيدينا.

تأتي (لولا) في سياق الكلام في موضعين: فالموضع الأوَّل: أن تكون تحضيضًا، مثل: (لوما)، فتقولَ: لولا تقوم، ولولا تخرج، قال تعالى :﴿فَلَوْلا تَذكَّرُوْن﴾[12]، وقال:﴿ فَلَوْلا تَشْكُرون﴾[13]، والموضع الثَّاني: أن تكون حرف امتناعٍ لوجود كما صرّح به أكثر النُّحاة المتقدِّمين[14]. إلا أنَّ المالقيّ يرى أنَّها تُفسَّر بحسب الجمل الَّتي تدخل عليها، فإنْ كانت الجملتان بعدها مُوجَبتين، فهي حرف امتناع لوجود، نحو قولك: (لولا زيدٌ لأحسنت إليك)، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإنْ كانتا منفيتين، فهي حرف وجوب لامتناع، نحو قولك: (لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك)،

---

(11) ومن أوضح الأمثلة على ذلك شيوع استخدام الضّمير المتصل بعد (لولا) كما في قولنا: لولاك، ولولاه، قياسًا إلى الاستعمال الموافق للقاعدة الأصليّة التي أوجدها العلماء، وهي وجوب استخدام الضّمير منفصلاً مرفوعًا بعدها، كأن نقول: لولا أنت ولولا هو. وسيأتي حديث عن هذه القضيّة في العنوان اللاحق تباعًا.

(12) الواقعة: 62.

(13) الواقعة: 70.

(14) انظر في لولا عمومًا: المبرّد، المقتضَب، 3/ 76، والهرويّ، الأزهية في علم الحروف، ص: 166، وابن الشَّجريّ، الأمالي، 1/ 425، 2/ 297-509 -543، وجاء الحديث عنها مفرَّقا من جوانبَ أخرى في هذا الكتاب كثيرًا، وابن يعيش، شرح المفصَّل، 3/ 120، 8/ 145، والمالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص:361، وابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، 3/ 465، والسّيوطيّ همع الهوامع، 2/ 475، والمراديّ، الجنى الدَّاني في حروف المعاني، ص: 597.

وإن كانتا موجبةً ومنفيةً، فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: (لولا زيد لم أحسن إليك)، وإنْ كانت منفيةً وموجبة، فهي حرف امتناع لامتناع، نحو: (لولا عدم زيد لأحسنت إليك)[15].

وأمّا من حيث استهلالها الجملة الاسميّة فيعدّها جمهور النّحاة حرف ابتداء، فما بعدها جملة إسناديّة، تتألف من مبتدأ وخبر، ويغلب عليها أن يليها ضمائر الرَّفع المنفصلة لهذا حكم عليها بابتدائيَّتها، أمَّا سيبويهِ فيرى أنَّ إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، كقولك: لولا أنت فعلت كذا، ولولا أنا لم يكن كذا، ولا يَمْنع من إجازة المتَّصل بعدها، كقولك: لولاي ولولاك ولولاه، ويَحكُمُ بأنَّ المتصل بعدها مجرورٌ بها، فيجعل لها المضمرُ حكمًا يخالف حكمها مع المُظْهر[16].

ومذهب الأخفش أنّ الضَّمير المتَّصل بعدها مستعار للرَّفع، فيَحكم بأنَّ موضعه رفعٌ بالابتداء[17]

وذهب المبرّد إلى أنَّه لا يجوز أن يليَها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع، واحتجَّ بأنَّه لم يأت في القرآن غير ذلك.[18]

ونقف بعد هذه التّوطئة عند البيت الآتي، الذي يورده ابن الشَّجريّ في أماليه على هذا الباب، من قصيدة ليزيد بن الحَكَم الثقفيّ، وهو[19]:

---

(15) انظر: المالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: 362، والمراديّ، الجَنى الدّاني في حروف المعاني، ص: 597-598، وهو ينقل كلام المالقيّ بنصِّه معزوّا إليه.

(16) انظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 373، والنَّحاس، شرح أبيات سيبويه، ص: 153، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، المسمَّى منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك، 5/ 338-339.

(17) ابن الشَّجريّ، الأمالي، ج1: 277.

(18) المبرِّد، الكامل في اللُّغة والأدب، 3/ 247، والمبرِّد، المقتضب، 3/ 73، ولم يذكره هناك كاملا، بل اكتفى بطرف منه، وابن الشَّجريَّ، الأمالي، 1/ 277.

وكم مَوْطنٍ لولايَ طِحْتُ كما هَوى بأجرامِهِ من قُلَّة النيق مُنهوي

وبعده ببضع صفحات يعرّج ابن الشَّجريّ على عبارة: (وكمٍ موطن لولاي طحت) كمدخل للحديث عامّة عن (لولا) من الجوانب نفسها التي تناولناها آنفا[20].

ويسهّل الحكم بخروج التَّركيب على القاعدة في (لولا)، المتبوعة بضمير الاتّصال، النَّظر إليها على أنَّها ابتدائية، لا يليها إلا المبتدأ، وهو عمدة إسناديّة، والعمد لا يحلُّ مكانها من الضَّمائر إلا المنفصلة المرفوعة، وهذا الرَّأي معبّر عن القاعدة المنبثقة عن رأي أكثر النّحاة، إذا استثني منها رأي سيبويه السَّابق، وأُبقي مقابله على رأي المبرّد المتطلّع إلى جعل القاعدة معياريَّة، ترفض الشَّواهد التي تخالفها، تلك الشّواهد التي ضمَّها سيبويه إلى كتابه مفسّرًا بها (لولا) على أنَّها نمطٌ من حرف الجرّ في العربيّة، فسيبويه بتفكيره الوصفيّ الرَّحب هذا، يقدِّم لنا تصوّرًا مسبقًا لتركيب (لولا) مع ضمائر النَّصب والرَّفع المتَّصلة، ذاك التَّركيب غير المقبول عند العربيّ الأوَّل اللاواعي واللّغوي الواعي إلى حدٍّ ما؛ إذ نلحظ بوضوح سيادة هذا النَّمط التّركيبيّ على نظيره الآخر الملازم ضمائر الرَّفع المنفصلة في عصور ما بعد الاحتجاج، إذ أقدم كثيرٌ من الشُّعراء على توظيفه في أشعارهم، كما هو واضح عند أبي تمَّام والبحتريّ والمتنبّي، وغيرهم في آثارهم، وفي واقعنا اللّغويّ المعاصر أيضًا، سواءٌ على المستوى الفصيح أو المستوى المحكيّ العام[21].

ويضيف ابن الشَّجريّ في موضع قريب من هذا الشَّاهد شاهدًا آخرَ، جاء فيه ضمير الاتِّصال كاف الخطاب، يقول الشّاعر:

---

(19) انظر: الفارسيّ، المسائل البصريَّات، 1/ 285- 293، والفارسيّ، كتاب الشِّعر، ص:241، والبغداديّ، شرح أبيات مغني اللَّبيب، 5/ 181-182.

(20) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، 1/ 273.

(21) وقريبًا من هذا الرّأي جاء عند الغامديّ، سعد بن حمدان، (1424هـ)، في بحثه: " الضَّمير المتصل بعد لولا "، مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشَّريعة واللّغة العربية وآدابها، جامعة أمّ القرى، مجلّد (15)، عدد (26)، ص: 653.

لَوْلاكِ هذا العامَ لم أحْجُجِ[22]

ويبسط كلامه في شاهد (لولا) الآنف الذّكر على هذا الشّاهد أيضًا مع اختلاف طفيف في العبارة، كما يعرّج خلاله على رأي سيبويه في المسألة بقوله:" وللمحتجّ أنْ يقول: إنَّه لمَّا رأى الضَّمير في لولاي ولولاك ولولاه، خارجًا عن حيّز ضمائر الرَّفع، وليست لولا من الحروف المضارعة للفعل، فتعمل النَّصب كحروف النّداء، ألحقها بحروف الجرّ"[23].

المبحث الثالث: التَّصريح بخبر المبتدأ بعد (لولا) [24]

وقفنا بما يكفي على معاني (لولا) عند الحديث على وقوع المبتدأ ضمير اتِّصال بعدها ضمن المسألة السابقة، ويبقى أن نشير سريعًا إلى حكم الخبر بعدها من حيث ذكره أو خذفه، وهو عند الجمهور واجب الحذف مطلقًا، واختار الرّمَّاني وابن الشَّجريّ والشَّلُّوبين وابن مالك، كما يذكر السيوطي، وجوب ذكره إن كان خاصًّا، ولا دليل على قولهم، إلا

---

(22) انظر: ابن أبي ربيعة، الدّيوان، ص: 66، وروايته بشطريه هناك:

وأوْمتْ بعينيها من الهَوْدج لولاكِ في ذا العام لم أحجج

وابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجي، 1/ 473، وابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 353، وابن يعيش، شرح المفصَّل، 3/ 119، والتّبريزيّ، شرح ديوان أبي تمَّام، 1/ 300، وفيه أشار الشَّارح إلى أنَّ البيت ينسب إلى العَرْجيّ دون أن يشير إلى نسبته لعمرَ بن أبي ربيعة.

(23) ابن الشَّجريّ، الأمالي، 1/ 278.

(24) تجدر الإشارة إلى أنّ أحد الباحثين– وهو سعيد بن علي عبدان الغامديّ– قد تناول في مؤلفه: (اعتراضات ابن الشجريّ النحويّة في الأمالي عرض ودراسة) – وهو رسالة دكتوراه– كلاما طويلا حول (لولا) في مسألة ردّ ابن الشجريّ لحجة السيرافيّ في إبطال رفع (لولا الامتناعية) الاسم الظاهر بعدها، ولعلّ القارئ يجد هناك بعض ما يمسّ المسألة التي بين أيدنا. انظر: 190 وما بعدها.

أنَّه يجوز ذكره أو عدمه في الكون الخاصّ، كما في المثال الآتي: (لولا قومك حديثو عهد)[25].

أمّا ابن الشَّجريّ فيميل إلى هذا الرَّأي خلال بسطه الحديث على آيتين من القرآن الكريم، الأولى منهما قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ چ [26]، والثَّانية قوله تعالى: چ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ [27]، إذ يرى أنَّ خبر المبتدأ قد ظهر في هاتين الآيتين بعد لولا، ويبدو فيما يُفهم من عبارته في هذا السِّياق أنَّه كان يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النّحاة من وجوب حذف الخبر بعد لولا دون التَّطرق إلى الحديث عمَّا يسمى بالكون الخاص كما أورد السُّيوطيّ آنفا[28]، فضلاً عن أنَّ ابن الشَّجريّ لم يشر في جميع المواضع التي تناول فيها (لولا) من الأمالي إلى هذه المسألة مطلقًا[29]. وكان يمكن لمؤلَّفه المفقود: (شرح لمع ابن جنِّي)، لو أتيح لنا الاطِّلاع عليه، أن يجزم لنا القول في رأيه، غير أنَّ يد الزَّمن قد أتت عليه فيما أتت؛ فهو من الآثار المفقودة التي لم يعثر عليها بعد.

ويمكننا أن نفهم من كلامه أيضًا أنَّ خبر المبتدأ قد يخالف في بعض تراكيبه ما نصَّ عليه العلماء من وجوب حذفه بعد لولا، فيخرج بذلك على القاعدة، فيأتي ظاهرًا بعدها، وليس تلمّس هذا الأمر عسيرًا إذا نظرنا إلى الآيتين السَّابقتين بإنعام؛ إذ يَسْهلُ عند تتبعنا ظاهر التركيب فيهما القول: إنّ العلاقة الإسناديَّة واضحةٌ كلَّ الوضوح بين عبارة: (فضل الله- وعليكم) في الآية الأولى، و(فضل الله- وعليك) في الآية الثّانية.

---

(25) انظر: السُّيوطي، همع الهوامع، 1/ 336، وانظر رأي ابن الشَّجريّ في المسألة أيضًا أماليه، 2/ 510، وهو هناك لم يشر إلى مفهوم الكون الخاصّ الذي أشار إليه الُّسيوطيّ.

(26) النِّساء: 83.

(27) النِّساء: 113.

(28) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، 2/ 510.

(29) انظر في (لولا) من الأمالي المواضع الآتية: 1/ 267، 425، 426، 2/ 62، 84، 120، 297، 509-513، 543، 222/3.

وهما لو نحّيا عن أسلوب الشَّرط المتمثّل في تركيب (لولا) لظهرت علاقة الرَّبط بينهما بجلاء، دون تجشُّم البحث عن الخبر من خارج السِّياق.

ولا يؤثِّر في المسألة كثيرًا ما نجده من إعراب لهذين الموضعين في بعض مصنَّفات إعراب القرآن الكريم، يفهم منه لزوم القاعدة التي تنصُّ على وجوب حذف الخبر بعد لولا[30].

(30) انظر: النَّحاس، إعراب القرآن، ص: 197، 204، ومكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 1/ 200، ومن الكتب الحديثة انظر: ياقوت، إعراب القرآن الكريم، 2/ 999، 1051.

المبحث الرابع: الإخبار عن المبتدأ بالتعجُّب

يعدُّ التَّعجُّب من الأساليب اللُّغويّة التي تندرج تحت ما يسمَّى بالإنشاء غير الطلبيَّ، ساعةَ يُدرس ضمن أبواب علوم البلاغة، فرع المعاني[31]، وقد أجاز النُّحاة فيه أن يأتي خبرًا عن المبتدأ، رغم الفارق في الدَّلالة بين معنى الجملة الاسمية الدالِّ على خبر يحتمل الصّدق أو الكذب، ومعنى الإنشاء الذي لا يصدق عليه مثل هذا.

وورد عند ابن الشَّجريِّ من هذا قول الشَّاعر:

أنَّ تُرَدُّ لِيَ الحُمُولُ أَراهُمُ ما أقْرَبَ المَلْسُوعَ منه الدّاءُ[32]

فهو يوجه الشَّطر الثَّاني من البيت على أنّ عبارة التَّعجب فيه: (ما أقرب الملسوع) خبر عن المبتدأ المتأخّر (الدَّاء)؛ لأنَّ التَّعجُّب ضرب من الخبر، من حيث يدخله التّصديق والتّكذيب[33]، ومثل ذلك الإخبار بنعم وفاعلها في قولك: نعم الرّجل زيد، في قول من جعل زيدا مبتدأ...[34].

والحقيقة أنَّ الخبر قد خرج عن كونه خبرًا في الأصل حين جاء تركيبه على هيئة التَّعجب المخالف في معناه معنى الإخبار الذي تعتمده الجملة الاسميَّة، وإن رأى بعض النّحاة جواز ذلك.

ويبدو كلام ابن الشَّجري غير دقيق حين عدَّ التّعجب من باب الخبر لا من باب الإنشاء؛ حتى يجعل الخبر أكثر مواءمة لطبيعته في الدّلالة على معنى الإخبار، ولينسجم مع القاعدة التّركيبيّة الخاصة به.

المبحث الخامس: تقدُّم الخبر الجملة على المبتدأ

---

(31) انظر: عتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربيَّة، ص: 67.

(32) لم أعثر له على قائل، انظر فيه: ابن منظور، اللسان، مادة (حمل)، 2/ 1004، وهو فيه بلا نسبة.

(33) وهو مخالف لرأي البلاغيين الذين يعدُّونه من الإنشاء. وعدم احتمال الأسلوب الإنشائي للصّدق أو الكذب إنَّما هو بالنَّظر إلى ذات الأسلوب بغض النَّظر عما يستلزمه، وإلا فإنَّ كلَّ أسلوب إنشائيّ يستلزم خبرًا، يحتمل الصّدق أو الكذب. انظر في هذا: عتيق، في البلاغة العربيَّة، ص: 66.

(34) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، 1/ 37.

يحلّ الخبر من حيث الموقع التَّركيبيّ بعد المبتدأ، وهو ما يعبّر عنه النّحاة بمفهوم (الرتبة النَّحويّة)، إلا أنَّه قد يتقدّم عليه في بعض السياقات وفق شروط محدَّدة، كأن يكون مثلا شبه جملة، ومن الصّور التي يتقدَّم فيها على المبتدأ بقلّة مجيئه جملة.

ومن أمثلته عند ابن الشَّجريّ ما جاء في البيت السَّابق عند الحديث على خبر التَّعجب، إذ ورد الخبر الجملة (ما أقرب الملسوع) متقدِّما على مبتدئه (الدَّاء)، وكان أصل التَّركيب قبل ذلك: الدَّاء ما أقرب الملسوع منه، كقولك: زيد ما أحسن وجهه، فهو عنده مقدّم على التوسع[35].

وهذا، ممّا لا شكّ، مظهر من مظاهر خروج الخبر على القاعدة، وليس تقدُّمه على هذه الهيئة من الآراء التي أجمع جمهور النُّحاة عليها، وإن جاز تسويغًا للابتداء بالنَّكرة[36]، على أنَّ كلمة الدَّاء معرفة هنا، أو على الأقل تشبه المعرفة إن أعددنا (أل) فيها للجنسيّة.

وعلى الرَّغم من أنَّ أساليب العربيَّة تنفر من مثل هذا التَّقدم للخبر على المبتدأ، سواء على المستوى الفصيح أو المستوى المحكيّ العام إلا أنَّه يظل، في حدود ما نعلم، قصرًا على أساليب المدح والذم والتعجّب، هذه الأساليب التي أخذت ومراحلَ نضج اللّغة شكلها التركيبيّ الثّابت.

المبحث السادس: ورود اسم لا المشبَّهة بليس معرفةً

يجمع جمهور النُّحاة على أنَّ اسم لا المشبَّهة بليس لا يكون إلا نكرة، فضلاً عن خبرها، وفق ما توافر لديهم من شواهد تركيبيّة، فهي حرف ناسخ نافٍ لمعنى الجملة الاسميَّة، وقد جاءت فيها آراء كثيرة بين إعمالها أو تركها وإهمالها، فمذهب الحجازيين الإعمال ومذهب التّميميين الإهمال[37].

---

(35) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، 1/ 36-37.

(36) انظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 333.

(37) انظر: ابن عقيل، شرح الألفيّة، 1/ 288 وما بعدها، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 397-398.

وقد ورد اسم لا في لغة الحجاز معرفة، وهو ما يخالف أحد الشُّروط الواجب توافرها حين إعمالها، ومنه في الأمالي ما نسب لشاعر أصفهانيّ:

يُؤْلِّلُ عُصْلاً لا بُنَاهُنَ هَيْنَةً ضِعَافًا ولا أطْرافُهُنَّ نَوابِيًا[38]

ويقف ابن الشَّجريّ عليه بقوله:" رفع (بناهن) بلا، ونصب (هينة) على أنَّه خبرها، وإنَّما فعل ذلك لينصب القافية، لأنَّه لما أعمل (لا) الأولى هذا العمل، أعمل (لا) الثَّانية عمل الأولى، ولحَّنه في هذا نحويٌّ من أهل أصفهان؛ لأنَّه جعل اسم لا معرفة، وقال: إنَّ من شبَّه لا بليس من العرب رفعوا بها النَّكرة دون المعرفة" [39]. ثمّ يورد حديثًا يبيّن فيه طبيعة عمل (لا)، وأنَّها ضعيفة في العمل، وأنَّها فرع على أصل؛ لذا لم تعمل إلا في النَّكرات [40].

وهذا ممّا يظهر فيه الخروج على القاعدة جليًا في طبيعة عمل لا في اسمها، فهي لا تعمل كما يرى النُّحاة إلا في النّكرة، وما جاء خلاف ذلك فهو شاذٌّ لا يقاس عليه، ويبدو أنّ النحَّويين لو نظروا في صوغ هذا الرّأي نظرة واسعة، تندرج تحتها جلُّ الاستعمالات اللُّغوية التي لا تقف عند حدٍّ جغرافيّ بعينه، أو قبيلة بذاتها، لجاءت قاعدتهم منبسطة رحبة، لا تخرج عليها كثير من الآراء الفرعيَّة التي تضعف القاعدة، وتحدّ من اضطرادها.

وذكر ابن الشَّجريّ على ذلك أيضًا بيت المتنبّي المعروف[41]:

---

(38) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي،1/ 430، ويعلق الطّناحيّ في الهامش على البيت بقوله: جاء بهامش الأصل حاشية:" هذا البيت هو لابن الصَّفيّ، لا لشاعر أصفهاني." والسُّيوطيّ، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، 4/ 439، ويؤلل عصلا: يحدِّد أنيابًا شديدةً مع اعوجاج فيها، والبُنَى جمع بُنْية وهي أصول الأنياب، والنوابي: التي لا تؤثّر في الضَّريبة.

(39) ابن الشَّجريّ، الأمالي، 1/ 430، وهو ليس كلامه، بل لرجل من أماثل كُتّاب العجم بعث به إليه.

(40) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، 1/ 430 وما بعدها.

(41) أحد الأبيات التي تعدّ عند العلماء من حيث زمن الرّواية من باب الاستئناس لا الاستشهاد.

إذا الجُودُ لم يُرْزقْ خَلاصًا مِن الأَذَى فَلا الحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا المَالُ باَقِيًا[42]

فقد جاء اسم لا معرفة كحالها في البيت الذي يسبقه، ويضيف ابن الشَّجريَّ حوله من بين كلامه أنَّ أبا الفتح عثمان بن جنّيّ غير منكر ذلك، وأنَّه قال بعد إيراد البيت: شبَّه (لا) بليس فنصب بها الخبر[43]، ثم ذكر المصنِّف رأيه في أنَّ مجيء مرفوع لا نكرة في الشِّعر القديم هو الأعرف، إلا أنَّ خبرها كأنَّهم ألزموه الحذف[44].

ولعلَّ ابن جنّي يقصد في كلامه أنَّ (لا) قد التزمت قاعدتها التّركيبيّة في الإبقاء على اسمها نكرة في الشّعر القديم خاصّة، وربّما قصد تحديدًا الشّعر الذي انطبق علية زمن الاستشهاد النّحويّ ومكانه، وأنَّ ما جاء خلاف ذلك من ورود اسمها معرفة إنّما هو متمثّل بكثرة في الشّعر الخارج عن تلك الدائرة.

ولا يكتفى صاحب الأمالي بالبيتين السَّابقين، بل يورد شاهدًا آخر للنَّابغة الجَعْدِيّ، هو:

وحلّت سَوادَ القلبِ لا أنا مُبتغٍ سِواها ولا عن حُبِّها مُتراخِيا[45]

فالمعرفة تتمثّل في الضّمير المنفصل (أنا)، وقد ذكر ابن الشَّجري للنَّابغة بيتين آخرين من نفس القصيدة، بيتا قبل الشّاهد، وآخر بعده كيلا يتوهّم متوهم أنَّ البيت فرد مصنوع، وإنَّما جاء على نصب القافية[46].

---

(42) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبّي، 2/ 580، وابن هشام، مغني اللَّبيب، 3/ 295، والمراديّ، الجنى الدَّاني، ص: 294،

(43) انظر: ابن جني، الفَسْر، شرح ابن جنيّ الكبير على ديوان المتنبي، 3/ 777، وابن الشَّجريّ، الأمالي،1/ 431.

(44) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، 1/ 431، ويذكر على خبر(لا) المحذوف قولهم الشّاعر:

منْ صَدَّ عن نِيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ"

(45) انظر: النَّابغة الجَعْدِيّ، الدِّيوان، ص: 186، وابن عقيل، شرح الألفيَّة، 1/ 290، والسُّيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 398، والبغداديّ، خزانة الأدب، 3/ 337، والرِّواية في هذه المصادر والدِّيوان:" لا أنا باغيًا".

(46) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، 1/ 432.

المبحث السابع: حذف اسم ليت

يُقسَّم الحذفُ في العربيَّة عادةً إلى حذف جائز وحذف واجب وحذف ممتنع، وهو من المسائل النَّحويَّة التي تطال كثيرًا من الأبواب في العربيَّة، حين تتجه دراستنا إيّاها إلى التَّركيب، ومن بين هذه المسائل حذف اسم ليت (ضمير الشَّأن)، وقد ذكر ابن الشَّجريّ في الأمالي بيتًا، يوجِّه فيه اسم ليت على أنَّه ضمير شأن محذوف ضرورةً، إذ لا يحسن حذفه في السَّعة، فإن شئت قدّرته ضمير الشّأن والحديث، وإن شئت قدّرته ضمير المخاطب[47]، وقد اختلف العلماء في توجيهه كثيرًا، من حيث هذا الوجه ومن حيث وجوه أخرى، وهو قول يَزِيْد بن الحَكَم الثَّقفيّ الآتي[48]:

فليتَ كَفافًا كانَ خيرُك كلُّه وشرُّك عنّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتوي

فقد بسط البغداديّ في هذا الشَّاهد أقوالاً للعلماء كثيرة، تضخَّمت نتيجة الاختلاف في فهم العامل النَّحويّ من جهة، ومن أجل إيجاد مبرر لحذف اسم ليت من جهة أخرى كما يفهم ذلك[49].

وبصرف النَّظر عن الضَّرورة الشِّعريّة التي ألمح إليها ابن الشّجريّ، وعمّا أورده بعض النُّحاة من أنّ كفافًا اسم ليت، وجملة كان بعده خبره فإنَّ اسم ليت قد خرج على صورته التّركيبيَّة التي كان الأصل فيه أن يلتزمها، وفق شواهد النَّحو الكثيرة التي بنى على ضوئها النُّحاة قاعدته، ووفقا لرأي ابن الشَّجري نفسه من اعتبار اسم ليت ضمير الشّأن المحذوف، فتقديره: (ليته كفافا).

---

(47) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، 1/ 280.

(48) انظر: الفارسيّ، المسائل العسكريَّات، ص: 64، وابن الشَّجري، الأماليّ،1/ 280، 2/ 18، والقيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح، 1/ 141، والبغداديّ، خزانة الأدب، 10/ 472.

(49) البغداديّ، خزانة الأدب، 10/ 472.

المبحث الثامن: جعل خبر إنّ اسمها

من الجدير القول إنَّ المقصود هنا أنّ الخبر المعرفة قد تقدَّم على الاسم المعرفة في تركيب (إنّ النَّاسخة) ممّا دفع إلى القول: إنَّ اللفظ الأوَّل هو الاسم، والثّاني هو الخبر، بالعودة إلى القاعدة النَّحويَّة المشهورة التي تنصُّ على وجوب اعتبار الأوَّل المبتدأ والثّاني الخبر، إذا تساوى ركنا الإسناد في التَّعريف أو التَّنكير(50).

ويذكر ابن الشَّجريّ على هذه المسألة قول ابن نُبَاتةَ(51):

فإيّاكُمُ أنْ تَكْشِفُوا عن رُؤوسِكُمْ ألا إنَ مَغْنَاطِيْسَهُنَّ الذَّوائِبُ(52)

حيث قدم الشَّاعر اضطرارًا _ كما يرى المصنِّف _ كلمة مغناطيسهن، وهي الخبر في الأصل على الذَّوائب التي هي المبتدأ، إذ وجَه الكلام أن يقول: ألا إنَّ الذوائب مغناطيسهن، وهو الحجر الذي يَعْلق به الحديد(53).

ويلاحظ أن خروج الخبر على القاعدة في هذا السّياق قد كان منصبّا على المعنى الدّلاليّ للتَّركيب ككل، لا على التّقديم والتّأخير في الحقيقة بناءً على القاعدة، وهي باعتقادناُ، عمليّة لغويّة لا يمكن ضبطها تركيبًا، بل يُعتمد في فهمها على ما جرى به العرف في استخدام الكلمة للإسناد في الجملة، ويمكن التّعبير عن هذه الحالة بما يسمَّى أحيانًا بـ (القلب بين ركنيّ الإسناد).

وتجدر الإشارة إلى أنّ القدماء قد تناولوا هذه الظَّاهرة تحت مسمَّيات مختلفة، فهذا سيبويه يطلق عليها اسم(السّعَة) كما في قولهم:

---

(50) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 98-99، وابن عقيل، شرح الألفيَّة، 1/ 217، وابن الصبَّان، الحاشية، 1/ 306، وحسن، النَّحو الوافي، 1/ 492. وما بعدها.

(51) وابن نُباته السّعْديّ من شعراء سيف الدّولة الحَمْدانيّ، ولد سنة 327هـ، وتوفِّي سنة 405هـ، وشعره من قبيل الاستئناس، انظر فيه مسرعًا: أبو حيَّان، الإمتاع والمؤانسة، 1/ 136-137.

(52) انظر: البارودي، مختارات البارودي، 2/ 293، وقام على تحقيقه في أجزائه كلِّها هيئة من العلماء.

(53) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، 2/ 463.

أدخل فوه الحجرَ، والجيِّد فيه في رأيه: أُدخلَ فاه الحجرُ[54]، ويسمّيها الفراء(التّحويل) كما في قوله: وهذا ممَّا حوّلت العرب الفعل إليه وليس له[55]. وقد تابعه على ذلك أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن[56].

هذا ويعدّ قصر القلب في البلاغة كما في قولنا: ما البحر إلا صدرك، والتَّشبيه المقلوب كما في قولنا: البحر صدر الحليم، إنْ لم أكن مخطئًا، من صور القلب بين المتلازمات في التَّركيب النَّحويّ.

ويذكر بعض المحدثين آراء بعض العلماء حول هذه الظّاهرة بين من عدّها وهما من أوهام الشّعراء، وبين من نادى بأنّها من سنن العرب التي يتحقّق فيها نظام القرينة فيسميه النّظام البديع، وبين من رآها نوعًا من الإحالة المعجميّة، كما في نحو: جلس الكرسيّ على زيد، وغير ذلك من أقوالهم[57].

المبحث التاسع: الإخبار عمَّا أصله مبتدأ بجملة الطَّلب[58]

الأمر والنَّهي من العبارات التَّركيبيَّة التي لا تحتمل الصِّدق أو الكذب كما أجمع على ذلك البلاغيون، فهما لا يحتملان خبرًا وفق دلالتيهما لا باحتمال لازميهما، وعليه يضعف الإخبار بهما، كما يرى ابن الشَّجريّ وغيره[59].

---

(54) انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 181

(55) انظر: الفراء، معاني القرآن، 2/ 12.

(56) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، 1/ 63.

(57) انظر: الكُبيسيّ، علي أحمد، 1995م،" ظاهرة القلب في الإعراب، مفهومها أنماطها أثرها في معنى التَّركيب"، مجلّة مركز الوثائق والدِّراسات الإنسانيَّة، عدد(7)، جامعة قطر، ص:22-23.

(58) قد يظهر للتوّ أنَّ هذا العنوان كان يجب أن يدرج ضمن مسألة" الإخبار بالتعجُّب" أو بعدها، إلا أنَّني أرجأته هنا قصدًا إلى دراسة مسائل النَّواسخ تباعًا، كما أشرت أيضًا إلى مفهوم الخبر والإنشاء هناك.

(59) انظر: الأمالي، ابن الشَّجري، 2/ 80، وابن هشام، المغني، 6/ 239، وهناك يؤوِّل ابن هشام النَّهي بجملة خبريَّة اعتمادا على تأويله الأمر كذلك في بيت منسوب لبعض بني نهشل، وهو جاهليّ، والبيت هو:

غير أنَّه قد جاءت بعض الشَّواهد، وقد ورد الخبر فيها طلبًا، ومثاله من الأمالي قولهم: **إنّ الّذين قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا**(60)

حيث أخبر الشَّاعر عن اسم إنّ بجملة الطّلب: (لا تحسبوا)، وهو خروج على القاعدة من وجهة نظرنا على الأقل حين نقف عند حدود التَّركيب نصفه كما هو، دون اللّجوء إلى تفسيره بطريقة تقيّد من انطلاق النَّص، وهو ما جاء فعلاً في عبارات النَّحويين حين يوجّهون مثل هذا النّوع من الخبر، وما يدعو إلى الغرابة أنَّ أكثرهم يقولون بجوازه ثمّ يؤوّلونه بجملة خبرية؛ وهذا في الحقيقة انعكاس لرأيهم السّابق، ساقهم إليها النَّظرة المضطربة في ضبط القواعد عندهم في الغالب.

ومثله أيضا قول الجُمَيْح الأسدِيّ:

ولو أصَابتْ لقالتْ وهْيَ صَادِقَةٌ إنّ الرّياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشّيْبِ(61)

ولقد مهَّد هذا البيت لابن الشَّجريّ الحديث عن مسائلَ مختلفة دون أن يقف على موطن الشَّاهد فيه. وهو الإخبار عن اسم إنَّ بجملة النَّهي الطلبيَّة: (لا تنصبك للشّيب)، مكتفيًا بما أورده قبل البيتين من حديث في المسألة(62).

وكُوني بالمكَارِمِ ذكّريني ودَلّي دلّ ماجِدةٍ صَناعِ

(60) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، 6/ 239، والسُّيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 444، والشنقيطيّ، الدرر اللّوامع، 1/ 285، والبغداديّ، خزانة الأدب،10/ 247، وفيهما ينسب إلى أبي مُكْعِث أخي بني سعد ابن مالك.

(61) انظر: الضَّبيّ، المفضليَّات، ص: 34، والفارسيّ، كتاب الشِّعر، ص: 326، والبغداديّ، خزانة الأ **سادسا**: إنَّ السّبب الذي أدّى إلى ظهور صور من الخروج على القاعدة النّحويّة في معظم الأبواب النّحويّة هو اعتماد النّحويّين في الغالب على المعيّاريّة، وتضييق القاعدة بالتّعبير عنها بعبارات مُقتضَبة، تسمح بخروج كثير من التّراكيب عليها ومخالفتها. دب، 10/ 246.

(62) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، 2/ 81.

الخاتمة

توصّل الباحثان في هذا البحث إلى بعض النّتائج، ندرج أهمّها:

أولا: توسّع النحويين في بيان صور الابتداء بالنّكرة توسّعا مفرطا على الرّغم من أنّ أكثرها يرجع في الحقيقة إلى السياق الذي تدلّ فيه النكرة على العموم أحيانا وعلى الخصوص أحيانا أخرى.

ثانيا: بروز ملامح الوصفيّة عند سيبويه في معالجته بعض المسائل النّحوية مقارنة بغيره من النّحويين ممّن جاء بعده كما هو ملاحظ في معالجته مسألة نوع الضمير الذي يقع بعد (لولا).

ثالثا: تضييق النّحويين للقاعدة في بعض الأحيان الأمر الذي يضطرّهم إلى وصف بعض التراكيب المخالفة لها بالشّاذة أو النّادرة، أو ما شابه ذلك من العبارات، ومثالٌ على ذلك: تركيب اسم لا النّافية للجنس الذي يتراوح أحيانا بين التّعريف والتّنكير في التّراكيب النّحوية التي يستعملها ابن اللغة في كلامه.

رابعا: إنَّ السّبب الذي أدّى إلى ظهور صور من الخروج على القاعدة النّحويّة في معظم الأبواب النّحويّة هو اعتماد النّحويّين في الغالب على المعيّاريّة، وتضييق القاعدة بالتّعبير عنها بعبارات مُقتضَبة، تسمح بخروج كثير من التّراكيب عليها ومخالفتها.

خامسا: تمثيل ابن الشَّجريّ في كتابه على القاعدة النَّحويّة بشواهدَ شعريّة، تقع خارج دائرة الاستشهاد اللّغويّ، مكانيًا وزمانيًا، ممّا يدخلها في نطاق الاستئناس النَّحويّ، الذي يتبع الشَّاهد الأصليّ المتوافر على هذين الشّرطين، إمّا إثباتًا للقاعدة، وإما إيرادًا لما يضعفها، أو يشكّل خروجًا عليها.

سادسا: بروز ملامح الظّاهرة الإعرابيّة عند ابن الشّجريّ في كتابه؛ فقد كان يقلّب الأوجه المختلفة من الإعراب في الشّاهد، كأنْ يقول في تأويله: يروى بالنّصب، ويجوز فيه الرّفعُ، وهو الوجه الذي يصحّ به المعنى والإعراب، وغير ذلك، ممّا يمهّد بهذه الطّريقة التي يتّبعها في

غالب أجزاء كتابه للتّأسيس لما يمكن تسميته بـ (النّحو التّطبيقيّ التّعليميّ).

قائمة المصادر والمراجع

[1] الأشمونيّ، علي بن محمد أبو الحسن، (ت900هـ)، (1375هـ-1955م)، *شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك*، المسمَّى منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ط1.

[2] الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت 577هـ)، (2002م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـــــــ مصر، ط1..

[3] البرقوقي، عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحمن بن سيِّد، (ت1363هـ)،(د.ت)، *شرح ديوان المتنبيّ*، تحقيق وتقديم: عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم للطّباعة والنّشر، بيروت- لبنان.

[4] البغداديّ، عبد القادر بن عمر، (ت903هـ)، (1404هـ-1984م)، *خِزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـــــــ مصر، ط2.

[5] البغداديّ، عبد القادر بن عمر، (903هـ)، (1398هـ1978م) *شرح أبيات مغني اللَّبيب*، تحقيق: عبد العزيز ربَّاح وأحمد يوسف دقَّاق، دار المأمون للتّراث، دمشق- بيروت، ط1.

[6] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ)، (د.ت) *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النّجار، المكبة العلميّة.

[7] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ)، (1413هـ1993م)، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط3.

[8] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (2004م)، *الفَسْر، شرح ابن جنّيّ الكبير على ديوان المتنبي*، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط1.

[9] الحروب، ياسر، (2010م) دراسة نصِّيَّة جديدة في قضيَّة الابتداء بالنَّكرة في التَّركيب اللُّغوي" *مجلة جامعة الخليل للبحوث*، مجلد(5)، عدد(1). من صفحة 99 إلى 122.
[10]أبو حيَّان، محمد بن يوسف التوحيدي، (ت414هـ)، (د.ت)، *الإمتاع والمؤانسة*، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزّين، دار مكتبة الحياة.
[11]سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، (1408هـ ـــ 1988م)، *الكتاب*، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـــــ مصر، ط3.
[12]السُّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، (ت911هـ)، (1407هـ-1987م)، *الأشباه والنَّظائر في النَّحو*، تحقيق: أحمد مختار الشَّريف، مطبوعات مَجْمع اللّغة العربيّة، دمشق.
[13]السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن، (ت911هـ)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط1.
[14]ابن الشّجريّ، هِبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ، (ت 542هـ)، (1427هـ ـــــ 2006م)، *أمالي ابن الشجريّ*، تحقيق: محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـــــ مصر، ط2.
[15]الصَّبَّان، محمد بن عليّ الشَّافعيّ، (ت 1206هـ)، (1417هـ-1997م)، *حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمونيّ على ألفيَّة ابن مالك*، ضبطه وصحَّحه وخرّج شواهده: إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط1.
[16]عبابنة، يحيى، (د. ت).*في النحو العربي المقارن(دراسة تاريخيّة مقارنة بين نحو العربيّة واللغات السّاميّة)* (د.ن)، (د. م).
[17]عبد التَّواب، رمضان، (1415هـ-1995م)، *بحوث ومقالات في اللّغة*، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
[18]عبد التواب، رمضان، (ت1422هـ)،(1417هـ1997م)، *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
[19]عبدالله، إبراهيم محمد، منهج ابن الشجريّ النحويّ في إعراب أبيات المتنبي في الأمالي، التراث العربي.

[20]أبو عبيدة، معمر بن المثنَّى، (ت210هـ)، (د.ت)، *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
[21]العريبي، عائدة بنت سعيد العريبي (2007) الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجريّ، رسالة دكتوراه، الأردن- جامعة مؤتة.
[22]ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، (ت 669هـ) (1400هـ ـــ 1980م)، *شرح جمل الزجّاجي*، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد.
[23]عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، دار الحديث، القاهرة- مصر.
*[24]*ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (ت 769هـ)، (1421هـ ـــ2000م)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ومعه كتاب مُنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا.
[25]الغامديّ، سعد بن حمدان،(1424هـ)، " الضَّمير المتَّصل بعد لولا "، *مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشَّريعة واللّغة العربيّة وآدابها*، جامعة أمّ القرى، المجلّد (15)، العدد (26). من صفحة 653 إلى 688.
[26]الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت 377هـ)، (1408هـ ـــ 1988) *كتاب الشّعر*، تحقيق و شرح: محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـــ مصر،ط1.
[27]الفرَّاء، أبو زكريا يحيى زياد، (ت207هـ)، (1403هـ-1983م)، *معاني القرآن*، تحقيق: محمَّد علي النَّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط3.
[28]القيسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الله، (1407هـ-1987م)، *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق: محمد بن حمود الدعجانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت- لبنان، ط1.
[29]الكُبيسيّ، علي أحمد،(1995)،" ظاهرة القلب في الإعراب، مفهومها أنماطها أثرها في معنى التَّركيب"، *مجلة مركز الوثائق والدِّراسات الإنسانيَّة*، العدد(7)، جامعة قطر، من صفحة 13 إلى 69.

[30]المالقِيّ، أحمد بن عبد النُّور، (ت702هـ)، (1423هـ-2002م)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق_ سوريا، ط3.
[31]المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، (1417هـ-1997م)، *الكامل في اللُّغة والأدب*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة- مصر، ط3.
[32]المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285هـ).(1415هـ ـــــ 1994)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ـــــ مصر، (د. ط).
[33]مكِّي بن أبي طالب، أبو محمد القيسيّ، (ت437هـ)، (1394هـ-1974م)، *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق: ياسين محمد السَّوَّاس، مطبوعات مَجْمع اللّغة العربيَّة، دمشق.
[34]ابن مَنْظُور، محمد بن مكرم بن علي، (ت 711هـ)، *لسان العرب*، تحقيق: عبدالله على الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة ـــــ مصر.
[35]ابن هشام، أبو محمَّد عبد الله ابن جمال الأنصاريّ، (ت761هـ)، (1421هـ-2000)، *مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: عبد اللَّطيف محمد الخطيب، مطابع السّياسة، الكويت، ط1.
[36]ابن يعيش، مُوفّق الدين النّحويّ،(ت 643هـ)، *شرح المفصّل*، عالم الكتب، بيروت ـــــ لبنان.

Aspects of going out on the base in an Predicate relations Amalie Ibn alshajaree model "study of grammatical"

Dr. Abdullah H. A. athnaiabat[1], and Dr. Ahmed S. H. Albtoosh[2]
1 Assistant Professor, department of Arabic language
college of art and humanism-yanbu, taibah university
2 Assistant Professor, Language Center, University of Jordan

Abstract. This research deals with in the book Amalie ibn ashajaree range of grammatical structural issues that date back nature to the borders of Arabic sentence, based on the principle of attribution which combines both ends; whether the nominal wholesale or actual sentence.

Tharina and, to the extent possible, be adapted to this evidence and the idea underlying the research, the idea of going out on the base grammatical synthetics.

Updating us on (Amali ibn ashajaree) for a set of grammatical evidence that may be used to promote this research has revealed, and distributed the evidence between from the Holy Quran, and verses of poets of ancient and modernizers, a few phrases son tree the same representation, and other sayings to use for general grammarians.